الحزب الوطنى الديمقراطى

الأمانة العامة

لجنة الشئون الإقتصادية والمالية

لقاء العمل السنوى الخامس

موضوع الحوار

الرؤية المستقبلية لمنظومة العمل الوطنى

الإطار الفكرى ـ وبرامج التنفيذ

١٦ – ١٧ يناير ١٩٩٦

إستراتيچية الإستثمار ومعدلات النمو المستهدفة

دور الجهاز المصرفى فى تنمية سوق المال

لزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد المصري

ورقة مقدمة من

أ/ عصام الدين الأحمدى

مقدمة:

تضطلع البنوك بدور هام فى عملية التنمية الاقتصادية وذلك من خلال قيامها بدور إيجابى فى تجميع المدخرات وإتاحة الفرص المناسبة لاستثمارها، ويرتبط أداء البنوك لدورها التنموى بمجموعة من العوامل منها ما يتعلق بسياسات ونظم البنوك ذاتها ومنها ما يخرج عن إرادتها ويتربط بالبيئة المحيطة بها والمناخ الذى تعمل من خلاله، الأمر الذى يستدعى تفاعل النبوك مع كافة المعطيات الإقتصادية المحلية والدولية ومواكبة المتغيرات السياسية والإقتصادية المختلفة.

وخلال الفترات المختلفة قامت البنوك فى مصر بدور كبير فى تمويل خطط التنمية الإقتصادية من خلال تجميع المدخرات وتوفير إحتياجات البلاد من النقد الأجنبى ودفعها بإتجاه دعم قطاعات النشاط الإقتصادى بمدها بالأموال اللازمة لإستمرارها فى أداء دورها فى خدمة الإقتصاد القومي.

ويحظى تطوير سوق المال بالإهتمام البالغ فى إطار برنامج الإصلاح الإقتصادى الذى تتبناه مصر منذ أوائل التسعينيات، إستناداً إلى الدور الذى تلعبه هذه السوق فى تعبئة الموارد المالية المحلية وجذب الموارد المالية الأجنبية.

على أن دور البنوك فى تنمية وتنشيط سوق المال وخلق أدواته يتعاظم، ولم تعد البنوك مقتصرة فقط على كونها مجرد أجهزة للوساطة المالية بين المودعين والمقترضين ولكن يمتد نشاطها للقيام بدور فاعل فى تنمية سوق المال والذى يشكل فى نفس الوقت مجالاً رحباً لنشاط البنوك.

ومن هنا يبرز أهمية دور البنوك بإعتبارها أهم المنشآت المالية فى مصر التى يتعاظم إسهامها فى تنمية سوق المال، ويتأتى هذا من خلال الأنشطة التى تمارسها البنوك فى الوقت الراهن أو من خلال عدة أنشطة يمكن أن تقوم بها وتمارسها فى ظل التطورات المستقبلية المتوقعة للأسواق المالية المصرية والعربية والدولية فى إطار إتفاقية التجارة العالمية «الجات» أو فى إطار توجه المنطقة العربية نحو الترتيبات الإقليمية فى إطار «السوق الشرق أوسطية» و«المشاركة الأوروبية».

ولا خلاف علىٰ أهمية وجود مال كفء ونام يحسن من نظام الوساطة المالية ويسهل عمليات الإستثمار، إضافة إلى دوره الهام فى إتمام عمليات الخصخصة بفاعلية، وهكذا تبدو العلاقة المتبادلة بين كل من الخصخصة وسوق المال، فسوق المال ينشط وينمو بالخصخصة كما أن إتمام عمليات الخصخصة يتأتى من خلال سوق مال كفء، على أن الدور الفاعل المطلوب من الجهاز المصرفى خلال المرحلة القادمة، والذى لا يقتصر على

عمليات الوساطة التقليدية فقط يمتد إلى الإسهام الإيجابى فى إتمام عمليات الخصخصة من جهة، وتنمية سوق المال من جهة أخري.

وقبل أن نتناول دور البنوك فى تنمية سوق المال سوف نعرض بإختصار لأهم التغيرات فى أسواق المال الدولية وإنعكاسها على أوضاع سوق المال فى مصر.

أولاً: التغيرات الهيكلية فى أسواق المال الدولية:

شهد العالم خلال السنوات العشر الأخيرة العديد من التغيرات الهيكلية فى أسواق المال، ولقد أدت هذه التغيرات إلى بتشجيع الإتجاه نحو السوق الحرة وكذا تدويل الأسواق والأعمال وأيضا التسابق نحو الإستعانة بالتكنولوجيا المتقدمة والأخذ بالمستحدثات المالية الجديدة.

ومن أهم تلك التغيرات الهيكلية ما يلي:-

١ ـ زيادة حدة المنافسة :

خلال السنوات الأخيرة ظهرت مجموعة من التغيرات الجوهرية فى البيئة التنظيمية والتكنولوجية، ولقد أدت هذه التغيرات إلى زيادة حدة المنافسة فى مجال الخدمات المالية.

ومن أهم تلك التغيرات ما يلي:

- التقدم التكنولوجى المذهل فى مجالى الإتصالات والمعلومات وأساليب تقديم الخدمات، مما أدى بدوره إلى توسيع شبكة المعلومات محلياً ودولياً.
- التحرر من القيود Dergulation: ويقصد بها إنهاء عملية التدخل الحكومى فى النظم المالية، وقد بدأت عملية إزالة القيود لزيادة كفاءة وفاعلية تخصيص رأس المال وتحقيق أهداف السياسات النقدية. ولقد ساهمت عمليات إزالة القيود فى تحسين عوائد الإستثمار فى الأصول المالية، كما ساعدت على التنويع فى مجال المحافظ الإستثمارية، وكذلك ساعدت على توزيع أفضل للمخاطر وزيادة كفاءة إدارتها.
- تحرير الأسواق المالية والنقدية من القيود التى تعوق حرية تدفق رؤوس الأموال والإستمارات عبر الحدود.
- إقرار إتفاقية التجارة فى الخدمات المالية فى إطار إتفاقية الجات وإنشاء منظمة التجارة العالمية والتى تتضمن قيام الدول الأعضاء بالتحرير التدريجى للتجارة فى الخدمات المالية حسب قدراتها وظروفها وهذه التغيرات تستدعى من الجهاز المصرفى فى مصر ضرورة الإستعانة بأحدث منتجات التكنولوجيا المتقدمة وكذا نظم الإتصال بما يساهم فى أداء الخدمة المصرفية بالجودة والسرعة المطلوبة، وكذا ضرورة إعداد الكوادر المصرفية القادرة على التعامل مع التطورات الجارية فى كل من أسواق المال المحلية والدولية.

٢ ـ الإتجاه نحو العالمية Globalization:

فى ظل هذا الإتجاه نشأت أسواق مالية جديدة ليس لها مواقع جغرافية وطبيعية كما تتحدد البورصات

التقليدية، حيث تجمع هذه الأسواق وتنظمها شبكات من برامج الكمبيوتر المفتوحة على بعضها البعض والتى تنشر معلومات بشكل وافر عن الأدوات والمنتجات المالية التى تتعامل فيها هذه الأسواق وعن أساليب وحجم وأسعار العمليات، ومن أهم ما يميز هذه الأسواق أنها لا تخضع لأى سلطة رقابية نقدية أو مالية وضوابطها المباشرة، ويمكن القول أن أسواق العالم تحولت إلى شبه السوق الواحدة، وفى هذا الإتجاه نرى ضرورة تحديث البورصات المصرية وربطها بالبورصات العالمية عن طريق شبكات الكمبيوتر وإعداد الكوادر المطلوبة للتعامل مع هذه البورصة والتى تكون على دراية تامة بآليات عمل تلك البورصات وكذا ماهية الأدوات المالية المستحدة فى الأسواق الدولية.

٣ ـ زيادة التعامل فى الأدوات والمستحدات المالية الجديدة:

ومن أشهر هذه الأدوات والمستحدثات الخيارات Options، والمبادلات Swaps، والمستقبليات Futurs والعقود الآجلة للعملات Forward وإتفاقيات أسعار الفائدة الآجلة .Forward Contracts

وفى هذا السياق نرى أهمية أن يقوم البنك المركزى المصرى بوضع المعايير والضوابط التى تحكم تعامل البنوك المصرية فى هذه الأدوات المستحدثة وذلك تلافياً لمخاطر التعامل فى تلك الأدوات.

ثانياً: دور البنوك فى تنمية سوق المال:

سوق المال Financial Market تعبير يقصد به تلك الأجهزة والموسسات التى تعمل فى تجميع المدخرات بكافة أشكالها وآجالها وإعادة إستثمارها سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، ولسوق المال دور كبير فى تعبئة مدخرات المجتمع وإعادة توظيفها فى خدمة الإقتصاد القومي، كما تكمن أهمية سوق المال ذاته للإقتصاد القومى فى كون تلك السوق تعمل على زيادة إنتاجية رأس المال، ومن خلال نقلة للأموال السائلة من أيدى الذين لا يستطيعون إستثمارها إلى أيدى هؤلاء الذين يستطيعون. وبالنسبة لهيكل سوق المال فى مصر، فإنه ينقسم إلى سوقين رئيسيين أولهما سوق النقد وثانيهما سوق رأس المال، وحيث أن سوق النقد يختص بعمليات الإقراض والإقتراض قصيرة الأجل، فإن البنوك التجارية تعتبر أهم الأجهزة العاملة فيه.

أما سوق رأس المال فإنه ينقسم إلى سوق الأوراق المالية وسوق الإقراض طويلة الآجل. وسوق الأوراق المالية يشمل سوقى الإصدار والتداول.

أما سوق الإقراض طويلة الآجل فإنه يشمل تلك الأجهزة التى تعمل بعمليات الإقراض والإقتراض طويلة الأجل وأهمها البنوك المتخصصة وبنوك الإستثمار والأعمال.

وهناك أجهزة رقابية تشرف على حسن سير عمل سوق المال، وهى البنك المركزى المصرى ومصلحة الشركات وهيئة الإستثمار والهيئة العامة لسوق المال.

والجهاز المصرفى يستطيع المساهمة بدور حيوى فى تنمية سوق المال من خلال عدد من المحاور من أهمها ما يلي:-

المحور الأول: دور البنوك فى دعم التنمية:

قام الجهاز المصرفى المصرى بدور هام لتنمية الإقتصاد القومي، وذلك من خلال تعبئة المدخرات القومية وتوجيهها للإستثمار خاصة الإنتاجية منها، بما يكفل تحقيق قدر مناسب من الإستثمار ويرتبط أداء البنوك لوظيفتها التنموية بعدة عوامل منها ما يتعلق بسياستها وإدارتها، ومنها ما يخرج عن إرادتها ويرتبط بأوضاع الإقتصاد القومى والمناخ الذى تعمل من خلاله وتقوم البنوك بهذا الدور التنموى من خلال ما يلي:-

١ - التعرف على فرص الإستثمار والترويج لها:-

تضطلع البنوك بدور هام فى البح والتعرف على المشروعات Projct idntrication وتكوين المشروعات وتقديم التمويل اللازم لها. وفى مجال التعرف على المشروع والترويج له يجب أن ينسق البنك أداءه مع إحتياجات السوق وخطط التنمية لتفادى التوسع غير المرغوب فى بعض القطاعات الإقتصادية. وفى هذا الصدد تقوم البنوك بالآتي:-

- إعداد دراسات الجدوى الفنية والإقتصادية والمالية للمشروع.
- إقتراح الهيكل التمويلى المناسب له وفقا للتدفقات النقدية الواردة فى دراسة الجدوى والتى تتوقف على طبيعة النشاط الذى يقوم به المشروع.
- تسويق المشروع وإختيار المساهمين فى رأسماله.
- تدبير القروض المطلوبة للمشرع من السوق، وفى حالة قيام البنك بالمشاركة فى رأسمال المشروع فإنه يقوم بتقديم أو الإشتراك فى تقديم القروض التى يحتاجها.

٢- المساهمة فى تهيئة المناخ الإستثماري:

تستطيع البنوك عن طريق ما تقوم به من دراسات لمتابعة النشاط الإستثمارى أن تضع يدها على المشاكل والعقبات التى تؤر على أدائها، وكذا على أوضاع المستثمرين والمتعاملين معها بما يسمح لها بتقديم التوصيات والمقترحات اللازمة لعلاجها للأجهزة المعنية فى الدولة. كما تعمل البنوك نفسها على تعديل سياساتها وأساليب الإدارة التى تتبعها بما يدعم قدرتها على التقدم باستمرار.

٣- دور البنوك فى تطوير البحث العلمى والتكنولوجيا:

للبنوك دور هام فى مجال تطوير التكنولوجيا فى الدولة وذلك بالتعاون مع الأجهزة المختصة لرفع مستوى تصميم وإنشاء المشروعات الجديدة، وقد يمتد هذا الدور إلى إنشاء أو المشاركة فى إنشاء مراكز الأبحاث ومراكز الخدمات الإستشارية الفنية وتدعيمها بالتمويل اللازم، والإستعانة بخدماتها فى مجال تقييم النواحى الفنية فى المشروعات التى تتبنى تأسيسها وتمويلها وفى مجال التفاوض مع المؤسسات الخارجية التى تقدم للمشروعات المعونة والمعرفة الفنية.

المحور الثاني: دور الجهاز المصرفى فى مجال تنشيط الخصخصة:

١ ـ الإشتراك فى وضع خطة للقطاع الخاص، لما للبنوك من خبرة ودراية ومعلومات عن السوق، وتستطيع إدارات أمناء الإستثمار والبحوث بشكل خاص القيام بدور هام فى هذا المجال، حيث يجب أن تبدأ عملية التحول للقطاع الخاص بدراسة مفصلة عن عملية البيع المتوقعة، ودراسة العوامل الخاصة بالشركة نفسها، والعوامل الأخرى كالمناخ الإستثمارى المحيط بالشركة.. إلخ، وكل هذا يؤر على أسلوب الخصخصة الواجب إتباعه.

٢ ـ قيام البنوك بدور رئيسى فى عملية تقييم أصول المشروعات الحكومية وشركات قطاع الأعمال العام المطروحة للبيع، وهى أدق وأصعب العمليات فى عملية ألتحول، وبطبيعة الحال فإن هذه العملية تحتاج لعديد من الخبراء تذخر بهم البنوك.

٣ ـ يقع على البنوك العبء الأكبر فى المساهمة لإنجاح الإكتتاب فى الأسهم المطروحة للبيع عن طريق القيام بدور مميز فى عملية توفير البيانات والمعلومات اللازمة التى تساعد على إتخاذ القرار الإستثمارى وتعمل على زيادة الإقبال على ملكية الأسهم المطروحة للبيع.

٤ ـ يمكن للبنوك أن تساعد فى تطبيق أحد إتجاهات الخصخصة والمتمثلة فى بيع كل أو جزء من أسهم مشروعات قطاع الأعمال العام للعاملين فيها.

٥ ـ يمكن للبنوك الأخذ فى تحويل جانب من مديونياتها المستحقة على بعض شركات قطاع الأعمال العام المؤهلة لعملية الخصخصة إلى أسهم، وبما يمسح بتصويب هياكلها المالية من ناحية ويساعد على تزويجها بعد أن يتم تداول أوراقها فى البوصة مستقبلاً من ناحية أخري، على أن يتم ذلك فى ضوء كل حالة على حدة.

٦ ـ توفير قدر من الإئتمان اللازم للمستثمرين الراغبين فى حيازة الأوراق المالية للشركات المباعة.

٧ ـ القيام بدور المستشار المالى للمستثمرين الراغبين فى شراء أصول أو أسهم الشركات المعروضة للبيع.

٨ ـ المساهمة فى تخفيف الآثار المترتبة على تطبيق برنامج الخصخصة من خلال خلق وتطوير برنامج متكامل لتمويل المشروعات الصغيرة بما يسمح بخلق فرص عمل منتجة للعمالة الزائدة فى المشروعات العامة وذلك بالتعاون مع الصندوق الإجتماعى للتنمية.

٩ ـ يمكن للبنوك تطبيق أسلوب مقايضة الديون وذلك عن طريق السماح لدائنى الشركات بمقايضة ديونهم بأسهم فى هذه الشركات، إذ يمكن للبنوك أن تقدم خدمات مميزة فى هذا المجال سواء فى عملية تقييم الأصول أو تحديد الخصم الذى يقدم لإتمام عملية المقايضة وكذلك توفير الثقة لدى المساهمين الجدد لتسييل أسهمهم عند الحاجة لذلك.

١٠ ـ الترويج للمشرعات القائمة والجديدة وتشجيع عمليات الإكتتاب فى أسهم رأسمالها حيث يتوافر للبنوك شبكات كبيرة من الفروع المنتشرة فى أنحاء البلاد الأمر الذى يوفر آلية جيدية فى الترويج لأسهم المشروعات المختلفة.

المحور الثالث: دور البنوك فى تنشيط سوق الأواق المالية:

لعل صدور القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ الخاص بسوق المال وكذلك تبنى الدولة لسياسة الخصخصة يتيح للبنوك دوراً أكبر ومجالات عمل واسعة فى مجال تنشيط هذا السوق بما يعود بالفائدة على البنوك نفسها وأفراد المجتمع والإقتصاد القومى ككل. ويتنوع هذا الدور ويأخذ أشكالاً عديدة منها:-

١ - يمكن للبنوك إنشاء أو المساهمة فى إنشاء الشركات التى تعمل فى مجال الأوراق المالية. وهناك أنواع عديدة من هذه الشركات منها:-

● شركات خدمات أمناء الإكتتاب: تحتاج سوق الإصدار إلى هذا النوع من الشركات حيث أنها تقوم بترويج وتسويق الإصدارات الجديدة من الأوراق المالية للشركات التى تطرح أوراقها للإكتتاب العام.

● شركات خدمات الإستشارات: بتقديم الإستشارات بخصوص مايمكن إصداره من أدوات مالية فى سوق المال.

● شركات المقايضة: وهى شركات متخصصة فى نقل ملكية الأوراق المالية وتحصيل الكوبونات وذلك بالنيابة عن أصحاب الأوراق المالية.

● شركات رأس المال المخاطر: وهى تساهم فى تعويم وإدارة الشركات وذلك حسب أسباب تعر هذه الشركات سواء كان إختلالاً فى هياكلها التمويلية أو عدم كفاءة الإستثمار أو ضعفاً فى تنظيمها وإدارتها.

● شركات التأجير التمويلي: وهذه الشركات تقوم بتمويل تصنيع المعدات محل التأجير (أى تمويل الشركات المصنعة للمعدات) ثم تقوم بالوساطة فى عملية تأجير المعدات للمشروعات المختلفة. وهذا الأسلوب من أساليب التمويل يلائم إحتياجات السوق المصري، حيث تتمكن المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم بل والكبيرة من الحصول على المعدات والآلات التى تحتاجها دون الحاجة إلى إستثمار رأسمال ضخم فيها.

● شركات الإدارة: وهى شركات متخصصة فى إدارة محافظ الأوراق المالية حى تتوفر لها خبرات فنية ومهنية عالية، وهذا النوع من الشركات يؤدى دوراً هاماً سواء فى مجال إدارة محافظ الأوراق المالية التى تمتلكها الشركات القابضة أو إدارة صناديق الإستثمار.

٢- يمكن للبنوك أن تباشر بنفسها نشاط صناديق الإستثمار حيث أجازت المادة (٤١) من القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ للبنوك بعد موافقة البك المركزى أن تباشر هذا النشاط، ولقد وضع القانون المذكور ولائحته التنفيذية الضوابط التى تحكم عمل هذه الصناديق، وتعد صناديق الإستثمار إحدى الأدوات الرئيسية والمهمة لتحريك وتنشيط وتنمية سوق الأوراق المالية من خلال ما تتيحه من قدرة على توفير التمويل المتوسط والطويل الأجل للمشروعات المختلفة وهى تمثل أداة هامة فى إيجاد فئة جديدة من المدخرين والمستثمرين وزيادة الوعى الإستثمارى خلال قيامها بتجميع المدخرات من الأفراد وإستثمارها بالنيابة عنهم فى سلة من الأوراق المالية المختلفة من خلال إدارة متخصصة وبالشكل الذى يؤدى إلى تنويع المخاطر.

٣ ـ أجاز القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ إنشاء ما يسمى «إتحاد العاملين المساهمين» وفى هذا المجال يمكن للبنوك أن تساهم فى تدعيم ونجاح هذه الإتحادات عن طريق تقديم القروض والتسهيلات، ومما لا شك فيه أن إنشاء هذه الإتحادات سوف يساعد على زيادة الوعى بالإستثمار فى الأوراق المالية وتوجيه المدخرات الصغيرة للإستثمار فى الأوراق المالية وهذا من شأنه تنشيط سوق الأوراق المالية وإيجاد طبقة جديدة من صغار المدخرين.

٤ ـ تنمية محافظ الأوراق المالية والإهتمام بالمستثمرين فى الأوراق المالية وتطوير وسائل الحفظ وعمليات المقاصة وغيرها من الخدمات التى تساعد على تنشيط سوق التداول.

٥ ـ قيام البنوك بتدوير محافظ الأوراق المالية لديها مما يساعد على تنشيط سوق الأوراق المالية.

٦ ـ توعية الجمهور وتشجيعهم على حيازة الأسهم والسندات وذلك عن طريق تقديم الخدمات الإستشارية فى مجال الأوراق المالية.

٧ـ يمكن للبنوك المساهمة فى تحسين مناخ الإستثمار عن طريق تجهيز دراسات جدوى لعدد من المشروعات الكبيرة فى المجالات المختلفة، وعلى أن تقوم البنوك بالترويج لهذه المشروعات بين المصريين العاملين بالخارج والمستثمرين من الدول العربية.

٨ ـ التوسع فى منح القروض بضمان الأوراق المالية، بما يرفع من درجة سويلتها ويجعلها أكثر جاذبية خاصة لصغار المدخرين.

٩ ـ القيام بدور هام فى ضمان وتغطية الإكتتاب والرويج للأوراق المالية بحيث يتولى الجهاز المصرفى وظيفة صانع الأسواق.

١٠ ـ التوسع فى نشاط أمناء الإستثمار بدءاً من مرحلة إنشاد الشركات والترويج لها وصولاً إلى مرحلة التأسيس وإصدار الأسهم.

١١ ـ دراسة وإصدار أدوات مالية جديدة وخاصة فيما يتعلق بالسندات وفاعليها للتمويل وحقوق حامليها، والتوسع فى إصدار سندات لتمويل الشركات كعنصر جديد لمصادر التمويل وزيادة عرض الأوراق المالية.

١٢ ـ المساهمة فى تطوير سوق المال وربطها بالأجهزة المعنية، وبما يمكنها من أن تصبح أداة جذب للمدخرات المحلية والدولية، وبما يقلل من الحاجة للإقتراض من الخارج مع العمل على أن يصبح سوق المال مركزا لأسواق المال فى المنطقة، وتطوير الأداء فى بورصة الأوراق المالية واستخدام التكنولوجيا المتطورة وربطها بالأسواق الدولية.

١٣ ـ ويكون أمام البنوك خلال المرحلة القادمة المزيد من الإهتمام بالمستثمرين فى الأوراق المالية وتطوير وسائل الحفظ وعمليات المقاصة وغيرها من الخدمات التى تعمل على تنشيط سوق التداول وتقديم كافة الإستشارات وتوفير الخبرات فى هذا المجال.

١٤ ـ القيام بنشاط تسنيد القروض: وينطوى ذلك النشاط على تمويل القروضى المصرفية من كونها مباشرة (من المصرف إلى العميل وهو غاليا ما يكون شركة) إلى أوراق مديونية متنوعة وعلى رأسها السندات على الرغم من إنخفاض محفظة القروض للبنوك بسبب هذا النشاط.

١٥ ـ دعم عمليات التحول للشركات المساهمة: يظل للبنوك دور هام فى الإسهام فى تحويل ملكية المنشآت من شركات أشخاص إلى شركات أموال، إإذ أن الشركات المساهمة تعتبر الركن الأساسى فى تنمية سوق المال من ناحية طرح أسهمها فيه.

المحور الرابع: دور البنوك فى توفير الإئتمان لمختلف قطاعات الإقتصاد القومي:

١ ـ زيادة الإهتمام بإجتذاب مدخرات العاملين بالخارج والمدخرات العربية وذلك من خلال إبتكار نوعيات جديدة من الأوعية الإدخارية تتلائم مع رغباتهم.

٢ ـ تنشيط دور البنوك فى مجال توفير الإئتمان لقطاع الأعمال سواء العام أو الخاص لتمويل الصادرات.

٣ ـ تنشيط دور بنوك الإستثمار والبنوك المتخصصة فى مجال التمويل الإستثمارى فى الأغراض الإنتاجية والخدمية.

٤ ـ إعطاء المزيد من الإهتمام بتوفير التمويل والإئتمان اللازمين للتنمية الزراعية خاصة فى مجال الإستزراع والأراضى الجديدة.

٥ ـ تطوير أساليب التمويل للإستثمار العقارى والتوسع فى مجالاته بالنسبة للبنوك العقارية.